متوسط إنفاق المسافرين من دول مجلس التعاون يتراوح بين 1150 و3153 دولارا في الرحلة الواحدة

ارتفاع عدد زوار المملكة المتحدة من السعودية والكويت بنسبة 6.6 بالمئة عام 2016

بلغ عدد زوار المملكة المتحدة القادمين من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين 659،466 شخص في العام 2016 أي بزيادة قدرها 6.6% (ما يقرب من 5000 زائر) بالمقارنة مع العام السابق، وذلك وفقاً للبيانات الصادرة عن معرض سوق السفر العربي (الملتقى) الذي تنعقد دورته المقبلة في مركز دبي التجاري العالمي خلال الفترة 22–25 أبريل 2018.

حيث رحبت المملكة المتحدة بأكثر من 350،000 زائر من دولة الإمارات العربية المتحدة، وأكثر من 150،000 زائر من المملكة العربية السعودية، وأكثر من 100،000 زائر من الكويت، ونحو 50،000 زائر من البحرين.

وبهذا السياق قال سيمون بريس، مدير أول معرض سوق السفر العربي: "تراوح متوسط إنفاق المسافرين من دول مجلس التعاون الخليجي بين 1150 و3153 دولار في الرحلة الواحدة في العام 2016، ومع وجود 32 رحلة مباشرة أسبوعياً إلى المملكة المتحدة، فإن الزوار من المملكة العربية السعودية أنفقوا 485 مليون دولار في العام 2016، وهو أعلى متوسط للإنفاق بين الأسواق المصدرة إلى المملكة المتحدة".

وأضاف قائلاً: "وبالنظر إلى ارتباط معظم العملات بدول مجلس التعاون الخليجي بالدولار الأمريكي فإن المسافرين القادمين من هذه المنطقة إلى المملكة المتحدة يواصلون الاستفادة من سعر صرف الجنيه الإسترليني".

وأكد التقرير الذي أجرته كوليرز إنترناشونال، شريك الأبحاث الرسمي لمعرض سوق السفر العربي، أن لندن هي الوجهة الأكثر شعبية في المملكة المتحدة وسجلت حوالي 3.5 مليون ليلة إقامة فندقية، مقارنة ب 3.9 مليون في بقية إنجلترا، و321،000 في اسكتلندا، و215،000 في ويلز، وما يقرب من12،500 في أيرلندا الشمالية في عام 2016.

وتشمل قائمة العارضين المؤكدين من المملكة المتحدة في سوق السفر العربي 2018: نادي تشيلسي ومجموعة AC وفندق The Arch وكيدزانيا لندن ومجلس السياحة الوطني (VisitBritain) وماكدونالد للفنادق والمنتجعات.

وأضاف سيمون بريس قائلاً: "تتجلى شعبية المملكة المتحدة كوجهة مفضلة لدى المسافرين من دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تزايد مشاركة المهنيين العملين بقطاع السفر من المملكة المتحدة في معرض سوق السفر العربي، والتي شهدت زيادة بنسبة 10% في عام 2017 مقارنة بالعام السابق، ونتوقع أن يستمر هذا العدد في الارتفاع. حيث يمثل معرض سوق السفر العربي منصة مثالية للوجهات السياحية والفنادق ومناطق الجذب السياحي في المملكة المتحدة، فضلاً عن منظمي الرحلات السياحية ووكلاء السفر، خاصة وأن المسافرين في الشرق الأوسط سيواصلون لعب دور رئيسي في نمو قطاع السياحة في المملكة المتحدة".

ووفقاً لبيانات المجلس العالمي للسفر والسياحة، فقد بلغ إجمالي مساهمة قطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 209 مليار جنيه إسترليني بنسبة 10.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، ومن المتوقع أن ترتفع قيمة مساهمة هذا القطاع إلى 268.4 مليار جنيه إسترليني بنسبة 11.4% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2027 الذي يتوقع أن يصل فيه عدد السياح الوافدين إلى أكثر من 54 مليون شخص.

وسوف يسلط معرض سوق السفر العربي 2018 في دبي الضوء على مفهوم السياحة المسؤولة عبر العديد من الفعاليات والنشاطات بما في ذلك جلسات نقاش خاصة بمشاركة العديد من العارضين المتخصصين.

ويعتبر سوق السفر العربي، الحدث الأهم والأبرز للمتخصصين في قطاع السياحة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وشهدت دورة العام 2017 حضور أكثر من 39،000 شخص. بمشاركة 2،661 شركة عارضة، وتوقيع صفقات تجارية بقيمة تجاوزت 2.5 مليار دولار خلال فعاليات المعرض التي تمتد لأربعة أيام. ويحتفل المعرض العام القادم بنسخته الخامسة والعشرون، وبهذه المناسبة سيتم تنظيم عدة جلسات تسلط الضوء على التطور الذي شهده قطاع السفر والسياحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مدى السنوات الـ25 الماضية، والتوقعات المستقبلية لهذا القطاع خلال الـ25 سنة المقبلة.

ارتفاع زوار بريطانيا من الكويت والسعودية

وقعت على إعلان قصر باكنغام متعهدة بعدم التسامح مع الإتجار بالحياة البرية

«الخطوط التركية» تحضر اجتماعات «متحدون من أجل الحياة البرية»

وقعت 41 شركة طيران حتى الان على إعلان قصر باكنغام "متحدون من أجل الحياة البرية" الذي كان مدرجا في جدول أعمال الاجتماع العام السنوي الـ 73 للاتحاد الذى عقد فى مدينة كانكون بالمكسيك فى يونيو الماضى.

ويهدف هذا الاعلان الذى وقعته ايضا مؤسسات مثل مجلس المطارات الدولي والخطوط الجوية الأفريقية ومجموعة AASA ومطار هيثرو في لندن الى منع الاتجار غير المشروع بالحياة البرية مثل الناب وقرن وحيد القرن ودرع السلحفاة، فضلا عن زيادة الوعي المسافرين بالطبيعة وحجم وعواقب التجارة غير المشروعة بالحياة البرية.

وقد وافقت شركة الخطوط الجوية التركية على الإعلان اليوم في حفل توقيع عقد في مقر الشركة في إسطنبول حضره بلال إكشي نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة الخطوط الجوية التركية والمدير العام للاتحاد الدولي للنقل الجوي "أياتا" ألكسندر دي جونياك.

وخلال حفل التوقيع، قال بلال إكشي، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للخطوط الجوية التركية: "انسجاماً معه هذا الإعلان، لا يقتصر اهتمامنا في الخطوط الجوية التركية على دعم واحدة من أهم القضايا البيئية في عصرنا، والاتجار في الحياة البرية فحسب، بل يتعداه لأن يكون مسؤولية ملتزمين بها. ونأمل اليوم من خلال هذا التوقيع أن نسهم في رفع مستوى الوعي بشأن هذه المسألة وتمهيد الطريق أمام إجراءات إنفاذ القانون ضد التجار غير الشرعيين."

من جانبه، قال ألكسندر دي جونياك، المدير العام للاتحاد الدولي للنقل الجوي "أياتا": تهدد التجارة غير المشروعة بالحياة البرية بالقضاء على العديد من المخلوقات الأكثر شهرة في العالم. إن التواصل العالمي الذي يوفر قطاع الطيران يجري استغلاله من قبل المهربين، ولكن من خلال العمل المنسق مع شركائنا في هذا القطاع، ومساعدة السلطات المختصة، يمكننا أن نساعد على وضع حد لهذه التجارة المروعة. ونحن نرحب بالتزام الخطوط الجوية التركية بالانضمام إلى هذه الجهود، التي يرمز توقيعها إلى إعلان قصر باكنغهام."

الخطوط التركية توقع على إعلان قصر باكنغام

للتعريف بالمؤتمر وأهميته

«شورى للاستشارات الشرعية» تقيم ندوة تعريفية بمؤتمر شورى الفقهي في كلية الشريعة

عقد مؤتمر شورى الفقهي السابع الذي تنظمه شركة شورى للاستشارات الشرعية للمرةالسابعة على التوالي ندوة تعريفية بالمؤتمر في كلية الشريعة في جامعة الكويت بحضور عميد الكلية أ.د. فهد الرشيدي وجمع من أساتذة الكلية وطلبتها، حيث تحدث في الندوة كل من الدكتور عجيل النشمي رئيس المؤتمر والعميد الأسبق لكلية الشريعة والدكتور عصام العنزي المتحدث في المؤتمر والأستاذ بالكلية.

من ناحيته، قال الدكتور عجيل النشمي إن المؤتمرات الشرعية المالية تكتسب أهمية كبيرة على الرغم من وجود المجامع الفقهية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مبيناً بأن المجامع الفقهية هي التي تمثل الاجتهاد الجماعي وخاصة مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي باعتباره مظلة تشارك كل الدول الإسلامية وموضحاً بأن مثل هذه المجامع لا تعنى بالتفاصيل وإنما بوضع الضوابط الكلية والعامة للمسائل مثل الإجارة والتورق والدين وغيرها، كما أن الخبراء من خيرة العلماء لا يتهيأ لهم المناقشات المستفيضة في جميع القضايا المطروحة ، مما يوجب الحاجة لوجود مؤتمرات مثل مؤتمر شورى الفقهي للبحث في التفاصيل والجزئيات ومناقشتها والوصول إلى نتائج وتوصيات واضحة ودقيقة.

وأضاف د. النشمي إن المسائل العامة التي يتم طرحها في المجامع الفقهية ينبغي تفصيلها من خلال التطبيقات على أرض الواقع،وهذا ما تقوم به هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية التي تضم خبراء من الراسخين في العلم،والتي تعتبر المرجع الأساسي لمعالجةهذه التفاصيل وإصدار المعايير الشرعية، ومشاركة أهل الميدان العملي في المعاملات في المرحلة الاخيرة وإطلاعهم على المعيار الشرعي قبل اعتماده للعمل في البنك المركزي للدولة، مشيراً إلى أن الهيئة وصلت إلى وضع 64 معياراً من خلال دراسة متأنية ومستفيضة وساعات عمل طويلة قد تصل إلى سنوات.

كما بين د. النشمي إن الموضوعاتالمطروحة في مؤتمر شورى الفقهي السابع هي موضوعات دقيقة فرضتها الضرورة والحاجة لمناقشة تفاصيلها وأبعادها بعد أن تبين وجوب ذلك على أرض الواقع، مبيناً بأن مساحة اختيار الموضوعاتفي المؤتمرات الفقهية بدأت تضيق ويغلب عليها الطابع التفصيلي والجزئيات في المواضيع العامة، مؤكداً بأن ذلك يبرر المشاركة الواسعة في مؤتمر شورى من قبل جهات معنية كثيرة.

وأضاف د. النشمي بأن الدراسات في المؤتمرات تحظى بمناقشات أوسع من هيئة المحاسبة حيث أن الباحثين في الموضوعاتيقضون فترة طويلة في البحث والإعداد لبحوثهم ليكون المؤتمر هو المحطة الأخيرة لاستخلاص النتائج والتوصيات القائمة على تلك الدراسات المستفيضة، مبيناً بأن نجاح أي مؤتمر يعتمد على اختيار الموضوعاتواختيار الباحثين من أهل الاختصاص والخبرة.

وختم النشمي بتوجيه الشكر لعميد كلية الشريعة الدكتور فهد الرشيدي لاستضافته الندوة واصلاً الشكر لكل الجهات الراعية لمؤتمر شورى الفقهي والمؤتمرات الشرعية المالية الأخرى لما فيه الخير والتطور والدعم لتطوير الاقتصاد الإسلامي حول العالم، داعياً طلبة كلية الشريعة إلى حضور فعاليات المؤتمر لتعم الفائدة ويتكون لديهم فكرة أوسع عن مسيرة الاقتصاد الإسلامي وتطوره.

بدوره، قال الدكتور عصام العنزي إن مؤتمر شورى الفقهي يعتبر علامة فارقة في المؤتمرات الشرعية الإسلامية حيث يحرص هذا المؤتمر على دعوة كبار العلماء المتخصصين في القطاع المصرفي الإسلامي حتى بات يشكل مجمع فقه إسلامي في الاقتصاد الإسلامي، خاصة وأن معظم المشاركين في المؤتمر هم من الأعضاء في مجمع الفقه الإسلامي الدولي ومشاركين في المعايير الشرعية، مبيناً بأن كل معظم ما صدر عن مؤتمر شورى الشرعي في السنوات السابقة من قرارات كان نواة لقرار من قبل مجمع الفقه الإسلامي أو تم تبنيه في المعايير الشرعية مثل تعثر المؤسسات المالية الإسلامية وهو واحد من قرارات مؤتمر شورى السابقة.

وأضاف د. العنزي إن مؤتمر شورى يحرص في فعالياته على التزام مبدأ الرأي والرأي الآخر بدعوة نخبة من العلماء والمختصين الذين يحملون آراء مختلفة مما يثري النقاش وتنطلق مرحلة تصحيح الآراء وتوحيدها والخروج بنتائج دقيقة، مشيراً إلى أن كل مواضيع مؤتمر شورى أخذت كموضوعاترسائل دكتوراه أو ماجستير لأهميتها، وأن الجلسات التحضيرية للمؤتمر تأخذ شهوراً من الدراسة والتمحيص للتأكد من أصالة الموضوعاتوحيويتها وحداثتها.

وتطرق د. العنزي إلى أحد الموضوعاتالمطروحة في المؤتمر لهذا العام وهو موضوع "تعليق العقد بشرط"، مشيراً إلى أن الموضوع العام قد تم اتخاذ قرارات بشأنه من قبل ولكن التطبيقات تؤكد ضرورة طرح الموضوع مرة أخرى بتفاصيل جديدة مثل "تأجير المؤجر" وهي إشكالية كبيرة في المصرفية الإسلامية سواء في الصكوك أو في عقود الإجارة، مشيراً إلى أن النصوص الفقهية والتطبيقات الموجودة على أرض الواقع تستوجب عقد مثل هذه المؤتمرات للوصول إلى نتائج واقعية ومقبولة مع حفظ الحقوق لجميع الأطراف.

وختم د. العنزي مشدداً على ثراء موضوعاتالمؤتمر وإيجابية نتائجه، داعياً الهيئة التدريسية والطلبة في كلية الشريعة للحضور بما يغني فعاليات المؤتمر ويساهم في نشر الفائدة والمنفعة العامة.

جانب من حضور الندوة

تمرير مجلس الشيوخ لمشروع قانون الضرائب يفشل في دفع الدولار إلى الارتفاع

حسين السيد

قال كبير استراتيجي الأسواق في FXTM حسين السيد أنه على الرغم من إغلاق أسواق الأسهم على أرقام قياسية جديدة على خلفية الاختراق الذي تحقق في موضوع قانون الضرائب، كان من الملفت رؤية الدولار وقد سجّل تراجعاً طفيفاً مقابل العملات الرئيسية الأخرى. ويبدو أنّ المستثمرين يشعرون بشيء من القلق ولا يعرفون كيف سيتمكّن مجلسا الشيوخ والنواب من توحيد نسختيهما من مشروع القانون في نسخة واحدة تسلك طريقها إلى الرئيس ترامب ليوقعها وتصبح قانوناً نافذاً. فلا شكّ بأنّ الهوّة بين المجلسين واسعة. لكنّ مصلحة الجمهوريين تقتضي إنجاز الصفقة وإلا فإنهم سيكونون معرضين لخسارة الأغلبية في انتخابات نوفمبر 2018.

لذلك فإن الأمر مسألة وقت قبل أن يصل مشروع القانون النهائي إلى ترامب لينال بركاته النهائية. ولعل هذا الأمر سيستمر في توفير الدعم للعملة الخضراء فيما تبقّى من العام 2017 حيث تعتبر أي تراجعات بمثابة فرصة شرائية للثيران. غير أنّ الأفق البعيد المدى للدولار قد لا يكون مشرقاً، وخاصّة أن عوائد السندات على المدى البعيد لا تعكس حالة التفاؤل الموجودة في أسواق الأسهم. كما أنّ عوائد سند العشر سنوات تداولت دون 2.4% صباح الثلاثاء، فيما استمرّ منحنى العائد في التسطّح.

يعتبر تقرير الوظائف غير الزراعية الأميركية هو الحدث الاقتصادي الكلي الأساسي الذي قد يشكّل خطراً على أجندة البيانات الاقتصادية الأميركية، وإذا لم يحصل تطوّر ملموس في الجانب السياسي، فمن غير المرجّح أن يضع المستثمرون مراهنات كبيرة. ومن المتوقع أن تكون الوظائف الزراعية قد سجلت زيادة بمقدار 198 ألف وظيفة في نوفمبر ، بعد أن قفزت بمقدار 261 ألف وظيفة في أكتوبر.

لكنّ رقم الأجور هو ما سيحدّد اتجاه حركة الدولار. وأي زيادة بواقع 0.4% أو أكثر في نمو الأجور سوف تعزّز حجة الفدرالي من أنّ ضعف التضخّم يجب أن يُعزى إلى عوامل مؤقتة، وهذا الأمر يجب أن يقود إلى انحدار أكبر في منحنى العائد.

وكان الجنيه الاسترليني هو العملة التي طغت على عناوين الأخبار يوم أمس. فبعد أن ارتفع زوج الجنيه / دولار على خلفية الأخبار التي تشير إلى تنامي الثقة بوصول المرحلة الأولى من المفاوضات إلى خاتمة سعيدة، عاد هذا الزوج لتسجيل تراجع حاد بعد أن فشل كل من تيريزا ماي وجان كلود يونيكر في التوصّل إلى اتفاق حيث ظلّ موضوع الحدود الإيرلندية هو العائق الأساسي. وتُعتبر الأيام العشرة المقبلة حاسمة جداً للاسترليني بما أنّ القرار بالمضي قدماً إلى المرحلة الثانية من المباحثات سيُتّخذ يومي 14 و15 ديسمبر / كانون الأول خلال انعقاد قمّة الاتحاد الأوروبي. ومن المرجّح أن يتجاهل المتداولون في الاسترليني الأساسيات خلال اليومين المقبلين وأن يتفاعلوا بناءً على التطوّرات الحاصلة في موضوع الحدود الإيرلندية اعتباراً من الآن.

قطاع الأعمال بمنطقة اليورو يسجل نموا قويا في نوفمبر

أظهر مسح أن نشاط قطاع الأعمال في منطقة اليورو تسارع في نوفمبر مع معاناة الشركات لتلبية الطلب المزدهر في أحدث مؤشر على أداء قوى لاقتصاد المنطقة في العام الحالي. وتنبئ المؤشرات المستقبلية في المسح بأن قوة الدفع ستستمر هذا العام.

وجاءت القراءة المجمعة النهائية لمؤشر ماركت لمديري المشتريات في منطقة اليورو، وهي مؤشر جيد على النمو، تأكيدا للقراءة الأولية السابقة عند 57.5 ارتفاعا من 56 في أكتوبر تشرين الأول. وبلغ المؤشر أعلى مستوى منذ أبريل نيسان 2011 وهو أعلى كثيرا من مستوى 50 نقطة الذي يفصل بين النمو والانكماش.

وقال كريس وليامسون كبير الاقتصاديين في آي.اتش.اس "نعمت منطقة اليورو بأداء قوي في نوفمبر (تشرين الثاني) مما يمهد لختام قوي للعام الحالي".

وقال وليامسون إن البيانات تتفق مع معدل نمو اقتصادي 0.8 بالمئة في الربع الأخير بمنطقة اليورو وهو مستوى أكثر تفاؤلا من توقعات رويترز في استطلاع أجري الأسبوع الماضي والبالغة 0.6 بالمئة.

«الكويتية البحرينية للصيرفة» تتحول للربحية خلال تسعة أشهر

أظهرت البيانات المالية للشركة الكويتية البحرينية للصيرفة الدولية تحول النتائج إلى الربحية بنهاية التسعة الأشهر الأولى من العام الجاري مقارنة بخسائر نفس الفترة من عام 2016.

وبحسب القوائم المالية المنشورة على موقع البورصة امس الثلاثاء، بلغت أرباح الشركة خلال الفترة 43.37 ألف دينار (144 ألف دولار)، مقابل خسائر بنحو 154.29 ألف دينار (512.3 ألف دولار) لذات الفترة بالعام الماضي.

وقالت الشركة، في بيان للبورصة الكويتية، إنها التحول الإيجابي في نتائج الفترة يعود إلى قيامها بوضع خطة لتخفيض المصروفات، وكذلك زيادة عدد ساعات العمل بفروع الشركة لزيادة عدد التحويلات اليومية؛ مما انعكس على زيادة الأرباح التشغيلية ومن ثم صافي الربح.

كابيتال انتليجنس تُثبت تصنيف سندات «المركز» عند «BBB» بنظرة مُستقرة

أعلنت شركة المركز المالي الكويتي عن تثبيت وكالة التصنيف الائتماني كابيتال إنتليجنس تصنيف سندات "المركز" عند الدرجة الاستثمارية "BBB" بنظرة مستقبلية مُستقرة.

وقالت الشركة في بيان للبورصة الكويتية، امس الثلاثاء، إن تصنيف الوكالة لسندات الدين البالغة 25 مليون دينار يعكس تنوع الأصول الاستثمارية لـ"المركز" والمستوى الجيد من السيولة، فضلاً عن التدفق الجيد من العمولات والرسوم الإدارية، وانخفاض الرفع المالي، والتحسن الواضح في استحقاق الديون، إلى جانب اتساع قاعدة المُقرضين.

وأضافت أن قدرة الشركة على خدمة الدين يتمثل في كفاءة "المركز" في الاستمرار في الحصول على تسهيلات ائتمانية غير مضمونة عند الحاجة، بالإضافة إلى سداد السندات بقيمة 22 مليون دينار في عام 2016 بنجاح ساعد في دعم هذا التصنيف.

وتابع البيان بأن التحول في مزيج الأصول بعيداً عن الأسواق المالية الأكثر تقلباً نحو القطاع العقاري المُستقر نسبياً هو عامل دعم آخر في تثبيت التصنيف.

وبحسب البيان، يظل تصنيف "المركز" مُقيداً بالتقلبات المُحتملة في الأرباح وأثرها على حقوق المساهمين من خلال الإيرادات الأخرى الشاملة والناجمة عن الاستثمارات المالية الكبيرة الحجم للشركة، وكذلك التركيزات في هذه الاستثمارات، إلا أن ذلك مرتبط بالصناديق الاستثمارية التي تديرها الشركة.

وأوضح بيان "المركز" أن من العوامل المُقيدة الأخرى للتصنيف ارتفاع المخاطر الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي إلى جانب التحديات في بيئة العمل العالمية.

ووفقاً لتعاريف التصنيف للوكالة، تعتبر السندات والالتزامات المالية التي يتم تصنيفها "BBB" من الدرجة المتوسطة، بحيث تُعد نسبة درجة الحماية لهذه الأوراق مُعتدلة.

كما يدل التصنيف على قدرة الشركة الحالية على سداد أقساط الفائدة ومبلغ السندات الإجمالي، وقد تفتقد السندات لبعض عناصر الحماير أو في حال وجودها قد لا يمكن الاعتماد عليها نسبياً على المدى الطويل.